

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

حازم عبد التواب أحمد
محاسبون قانونيون ومستشارون

صفحة	المحتويات
١	تقرير الفحص المحدود .
٢	قائمة المركز المالي .
٣	قائمة الدخل .
٤	قائمة الدخل الشامل .
٥	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق .
٦	قائمة التدفقات النقدية .
١٧-٧	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
٣٤-١٨	أهم السياسات المحاسبية المطبقة .

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

حازم عبد التواب
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود
إلى السادة / مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة توجيه إنتباه

ومع عدم اعتبار مايلي تحفظاً كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر، وكما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار. وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

مراقبا الحسابات

وحيد عبد الغفار
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٦)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

بيكر تلي
وحيد عبد الغفار
وشركاه

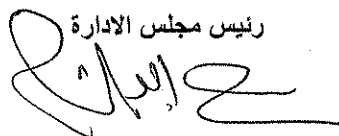
حازم عبد التواب
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (١١٣)
حازم عبد التواب وشركاه

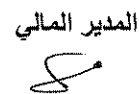
القاهرة في : ١ سبتمبر ٢٠٢١

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١		الأصول
			الأصول المتداولة
١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥	٦٠ ٨١٥ ٨٣١	(٤)	النقدية وما فى حكمها
١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧	١ ٤٢٠ ٢٩٨ ٩٤٠	(٥)	أذون خزانه
٩٧٢ ٢١٨	٤٠٣ ٢١٨	(٦)	قروض لشركات سمسرة
٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦	٥٦ ٧١٩ ٠٣٠	(٧)	وثائق استثمار
٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	٢ ١٠٢ ٢٩٤ ١٣١	(٨)	إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٦ ٥٤١ ٣٥٧	١ ٣٠٦ ١٧٩	(٩)	أرصدة مدينة أخرى
<u>٣ ٤٨١ ٦٦٣ ٠٤٦</u>	<u>٣ ٦٤١ ٨٣٧ ٣٢٩</u>		إجمالى الأصول المتداولة
			الأصول غير المتداولة
٣١٩ ٨٢٣	١٤٠ ٨١٧	(١٠)	أصول ثابتة
٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	(١١)	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
٢٤ ٤٠٣	٣٥ ٣٩٦	(١٤)	أصول ضريبية مؤجلة
<u>١٠ ١٤٤ ٢٢٦</u>	<u>٩ ٩٧٦ ٢١٣</u>		إجمالى الأصول غير المتداولة
<u>٣ ٤٩١ ٨٠٧ ٢٧٢</u>	<u>٣ ٦٥١ ٨١٣ ٥٤٢</u>		إجمالى الأصول
			الإلتزامات المتداولة
١٠ ٠٣٤ ٤٥٨	٦ ٠١٨ ٩٦٥	(١٢)	أرصدة دائنة أخرى
٧ ٧٣٥ ٧٦٤	٨ ٦٩٢ ٩٥٠	(١٣)	التزامات ضريبية الدخل الجارية
٣٤٦ ٦١٩	--	(١٩)	دائنو توزيعات
<u>١٨ ١١٦ ٨٤١</u>	<u>١٤ ٧١١ ٩١٥</u>		إجمالى الإلتزامات المتداولة
<u>١٨ ١١٦ ٨٤١</u>	<u>١٤ ٧١١ ٩١٥</u>		إجمالى الإلتزامات
<u>٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١</u>	<u>٣ ٦٣٧ ١٠١ ٦٢٧</u>		صافى أصول الصندوق
			ويتم تمويلها على النحو التالي :
١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٦١٩ ٨٥٢ ٨٢٧	(١٥)	فائض الموارد
١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	١ ٧٨٦ ٨١٢ ٦١٢		أرباح مرحلة
٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٦٣ ٦٤١ ٨٤٣	(٨)	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	١٦٦ ٧٩٤ ٣٤٥		أرباح الفترة / العام
<u>٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١</u>	<u>٣ ٦٣٧ ١٠١ ٦٢٧</u>		إجمالى الموارد المستخدمة فى تمويل صافى أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة


المدير المالي


صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

إيضاح	الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في	
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١
إيرادات النشاط				
عوائد بنكية	٦١٤٧٠٨	٧٠٨٧٧١	٩٧٧٨٠١	١٤٤٦٦٣٩
عوائد أذون خزانه	٤٢٦٢١١٨٧	٤٣٣٦٧٥٩٠	٨٨٦٦٦٢٧٨	٨٣٦١٦٩٠٧
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار	٢١٠٧٦٣٢	٦٠٧٨٤٧	٢١١٦٠٣٧	١٧٦٢٧٤١
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية مقيمة بالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦٢٦٥٠٢٦٢	٦٧٨٩٠٩٤٧	١٢٣٢٩٥٤٠٢	١٣٥٠٧٠٩٧٩
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	١٤٤٨٣٢٤	١٢١٤٩٦٥	٢٨١١٦٤٦	٢٤٣٣٨٥٤
عوائد سلف عاملين	٢٤٧٦١	٢٠٦٠٦	٥٢٣٣٩	٤٠٣٨٥
إجمالي إيرادات النشاط	١٠٩٤٦٦٨٧٤	١١٣٨١٠٧٢٦	٢١٧٩١٩٥٠٣	٢٢٤٣٧١٥٠٥
(يخصم) / يضاف :				
مصرفات عمومية وإدارية	(١٢٤٠٠٠٩٦)	(٥٨٢٩٦٦٠)	(٢٢٠٢٢٨٣٦)	(٩٧٣٢١٥٣)
إهلاك أصول ثابتة	(٢٤٧٧٦٤)	(٦٧٨٠٧)	(٥٠٥١٦٩)	(١٨٠٧١٠)
فروق تقييم عملة أجنبية	٢٧٦٢٢٣٣	(٢٥٠١٨١)	(١٦١٧٣٥)	(٥٠٠٣٦١)
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(١٨٨٩٤٥)	(٣٧١٧٣٩)	(٢٨٦١٠٠)	(٦٣٥٢٢٦)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب	٩٩٣٩٢٣٠٢	١٠٧٢٩١٣٣٩	١٩٤٨٣٣٦٦٣	٢١٣٣٢٣٠٥٥
(يخصم) / يضاف:				
ضريبة الدخل الجارية	(٢١٧٤١٧٦٦)	(١٢٥٦٣٢٩٧)	(٤٣٨٧٣٩٦٥)	(٢٤٢٤٥٤٩٤)
ضرائب أذون خزانه و سندات	--	(٩٢٤٠٦٧٧)	--	(٢٢٢٩٤٢٠٩)
ضريبة الدخل المؤجلة	٤٣٨٠٢	٦١٦٣	٢٢٧٤٦	١٠٩٩٣
صافى أرباح الفترة بعد الضرائب	٧٧٦٩٤٣٣٨	٨٥٤٩٣٥٢٨	١٥٠٩٨٢٤٤٤	١٦٦٧٩٤٣٤٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

الثلاثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		ايضاح	
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١		
٧٧ ٦٩٤ ٣٣٨	٨٥ ٤٩٣ ٥٢٨	١٥٠ ٩٨٢ ٤٤٤	١٦٦ ٧٩٤ ٣٤٥		صافى أرباح الفترة بعد الضرب
٦٩ ٧١٨ ٩٧٠	٥ ٦٥٥ ٩٢٥	٦٨ ٢١٨ ٨٢٦	٦٣ ٦٤١ ٨٤٣	(٨)	الدخل الشامل الآخر
٦٩ ٧١٨ ٩٧٠	٥ ٦٥٥ ٩٢٥	٦٨ ٢١٨ ٨٢٦	٦٣ ٦٤١ ٨٤٣		استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٤٧ ٤١٣ ٣٠٨	٩١ ١٤٩ ٤٥٣	٢١٩ ٢٠١ ٢٧٠	٢٣٠ ٤٣٦ ١٨٨		مجموع الدخل الشامل الآخر
					إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
 قائمة التغير في صافي أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	صافي أرباح الفترة	صافي التغير في استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	أرباح مرحلة	فائض الموارد	إيضاح
٣١٢٧٣٠٣٢٤٤	٧٨٥٧٣٠٣١٨	٧٥٣٣٦١٨٣	١١٩٧٧٥٠١٣٧	١٥٦٨٤٨٦٦٠٦	
١٨٢٤٨٧١٥	--	--	--	١٨٢٤٨٧١٥	(١٥)
--	(٢٨٥٧٣٠٣١٨)	--	٢٨٥٧٣٠٣١٨	--	
(٧٥٣٣٦١٨٣)	--	(٧٥٣٣٦١٨٣)	--	--	
٦٨٢١٨٨٢٦	--	٦٨٢١٨٨٢٦	--	--	(٨)
١٥٠٩٨٢٤٤٤	١٥٠٩٨٢٤٤٤	--	--	--	
٣٢٨٩٤١٧٠٤٦	١٥٠٩٨٢٤٤٤	٦٨٢١٨٨٢٦	١٤٨٣٤٨٠٤٥٥	١٥٨٦٧٣٥٣٢١	
٣٤٧٣٦٩٠٤٣١	٣٠٣٣٣٢١٥٧	٨٣٨١٦٣٤٠	١٤٨٣٤٨٠٤٥٥	١٦٠٣٠٦١٤٧٩	
١٦٧٩١٣٤٨	--	--	--	١٦٧٩١٣٤٨	(١٥)
--	(٣٠٣٣٣٢١٥٧)	--	٣٠٣٣٣٢١٥٧	--	
(٨٣٨١٦٣٤٠)	--	(٨٣٨١٦٣٤٠)	--	--	
٦٣٦٤١٨٤٣	--	٦٣٦٤١٨٤٣	--	--	(٨)
١٦٦٧٩٤٣٤٥	١٦٦٧٩٤٣٤٥	--	--	--	
٣٦٢٣٧١٠١٦٢٧	١٦٦٧٩٤٣٤٥	٦٣٦٤١٨٤٣	١٧٨٦٨١٢٦١٢	١٦١٩٨٥٢٨٢٧	

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
 فائض الموارد
 محول إلى أرباح مرحلة
 رد فروق إعادة تقييم استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
 فروق إعادة تقييم استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
 صافي أرباح الفترة
 الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح	
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١		
١٩٤ ٨٣٣ ٦٦٣	٢١٣ ٣٢٣ ٠٥٥		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٠٥ ١٦٩	١٨٠ ٧١٠	(١٠)	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
٣٨٦ ١٠٠	٦٣٥ ٢٢٦	(٨)	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٢ ٨١١ ٦٤٦)	(٢ ٤٣٣ ٨٥٤)	(٨)	إهلاك أصول ثابتة
(٩٧٧ ٨٠١)	(١ ٤٤٦ ٦٣٩)		استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)
(٨٨ ٦٦٦ ٢٧٨)	(٨٣ ٦١٦ ٩٠٧)	(٥)	استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)
(١٢٣ ٢٩٥ ٤٠٢)	(١٣٥ ٠٧٠ ٩٧٩)	(٨)	عوائد بنكية
(٢ ١١٦ ٠٣٧)	(١ ٧٦٢ ٧٤١)	(٧)	عوائد أذون خزانة
١٦١ ٧٣٥	٥٠٠ ٣٦١		عوائد من استحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)
(٢١ ٩٨٠ ٤٩٧)	(٩ ٦٩١ ٧٦٨)		فروق تقييم وثائق استثمار
			فروق تقييم عملة إجنبية
			التغير في :
٤ ٧٦٥ ٧٦٥	٥ ٢٣٥ ١٧٨	(٩)	أرصدة مدينة أخرى
(٨ ٤٤٦ ٨٦٤)	(٦ ٤٨٧ ٢٧٣)	(١٢)	أرصدة دائنة أخرى
(٢٥ ٦٦١ ٥٩٦)	(١٠ ٩٤٣ ٨٦٣)		التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(٥٩ ٠٣١ ٦٨٠)	(٤٣ ١١٠ ٧٤١)		ضرائب دخل مدفوعة
(٨٤ ٦٩٣ ٢٧٦)	(٥٤ ٠٥٤ ٦٠٤)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٧ ٤٥٢)	(١ ٧٠٤)	(١٠)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٢٠٨ ٦٠٨ ٩٩٨)	(١٤٩ ٢١١ ١٩٨)	(٨)	مدفوعات لشراء استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١١٥ ٨٠١ ٤٣٢	١٢٨ ٠١٧ ٣٧٤	(٨)	متحصلات من عوائد استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٩٨ ٦٩٠ ٣٥٠	٥٢ ٣٣٠ ٠٠٠	(٨)	متحصلات من استحقاق / بيع استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١ ٠٢٨ ١٧٤ ٩٧٣)	(١ ٠٠٦ ٧٠٥ ٩١٦)	(٥)	مدفوعات لشراء أذون خزانة
١ ٠٦١ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٦٢ ٥٢٥ ٠٠٠	(٥)	متحصلات من استحقاق أذون خزانة
(٢٥ ٧٠٤ ٠٠٠)	(٧٠٠ ٢١٧)	(٧)	مدفوعات لشراء وثائق استثمار
٧٣ ٩٥٨	١ ٣١٨ ٣١٤	(٧)	متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار
٩٧٧ ٨٠١	١ ٤٤٦ ٦٣٩		متحصلات من عوائد بنكية
--	٥٦٩ ٠٠٠	(٦)	متحصلات من قروض شركات
١٤ ٥٢٨ ١١٨	(١٠ ٤١٢ ٧٠٨)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٨ ٢٤٨ ٧١٥	١٦ ٧٩١ ٣٤٨	(١٥)	فائض موارد
(٥ ٧٩٠)	(٣٤٦ ٦١٩)		توزيعات أرباح مدفوعة
١٨ ٢٤٨ ٩٢٥	١٦ ٤٤٤ ٧٢٩		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(٥١ ٩٢٢ ٢٣٣)	(٤٨ ٠٢٢ ٥٨٣)		التغير في النقدية وما في حكمها - خلال الفترة
١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥		النقدية وما في حكمها - اول الفترة
(١٦١ ٧٣٥)	(٥٠٠ ٣٦١)		فروق تقييم عملة إجنبية
٥٦ ٢٦٢ ٧٠١	٦٠ ٨١٥ ٨٣١	(٤)	النقدية وما في حكمها - آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله . وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح .

- شكل مجلس إدارة للصندوق في مايو ٢٠١٨ بموجب قرار السيدة / وزيرة الاستثمار رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٨ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.

- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصى خمسمائة ألف جنيه للعميل، ولا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناجمة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.

- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١% من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية و بحد أدنى ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وتؤدي مرة واحدة عند بدء العضوية.

- يؤدي العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه وطبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ و المعدل بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ .

- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي - سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أو الدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.

- تتكون موارد الصندوق مما يلي :

- مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
- القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
- عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.

- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام و ذلك بدلا من ٣٠ يونيو .

وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلي أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمي الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتساب إذا تم شطبه قبل مواعده .
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الألف (٠,٠٠٠١) من القيمة الاسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الشركة ، بحد أدنى عشرة آلاف جنيه و بحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفيض المساهمة بنسبة (٥٠%) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارد.
- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الاشتراكات الدورية التى يوديعها عملها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .
- تم تعديل بعض نسب الاشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار .
- ويلتزم الصندوق بمراعاة الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

١-٣ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ وبسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) " الأيراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته- وصدر قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصرية رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) - الأدوات المالية و(٤٨) - الأيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

٢-٣ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصرى ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤ - النقدية وما فى حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
		عملة محلية
	٤١ ٢٢٤	نقدية بالخرزينة
	٣٢ ٣٥١ ٧٠٦	بنوك حسابات جارية
	--	ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر
<u>٣٣ ٠٣٣ ٨٣٦</u>	<u>٣٢ ٣٩٢ ٩٣٠</u>	
		عملة أجنبية
	٢٨ ٤٢٢ ٩٠١	بنوك حسابات جارية
	--	ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر
<u>١ ٣٨٥ ١٨٩</u>	<u>٢٨ ٤٢٢ ٩٠١</u>	
<u>٧٤ ٩١٩ ٧٥٠</u>	<u>٢٨ ٤٢٢ ٩٠١</u>	
<u>٧٦ ٣٠٤ ٩٣٩</u>	<u>٦٠ ٨١٥ ٨٣١</u>	
<u>١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥</u>	<u>٦٠ ٨١٥ ٨٣١</u>	

٥ - أدون خزائنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٤٧ ٢٢٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	أدون خزائنة حق ٩١ يوم
--	٥٠ ٨٢٥ ٠٠٠	أدون خزائنة حق ١٨٢ يوم
٣٥٦ ٤٧٥ ٠٠٠	٤٢٥ ٦٧٥ ٠٠٠	أدون خزائنة حق ٢٧٣ يوم
٩٥٤ ٤٠٠ ٠٠٠	٩٧٢ ٩٧٥ ٠٠٠	أدون خزائنة حق ٣٦٥ يوم
<u>١ ٣٥٨ ١٠٠ ٠٠٠</u>	<u>١ ٤٩٩ ٤٧٥ ٠٠٠</u>	إجمالي
		يخصم :
(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)	(٧٩ ١٧٦ ٠٦٠)	عوائد غير مستحقة*
<u>١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧</u>	<u>١ ٤٢٠ ٢٩٨ ٩٤٠</u>	

* حركة عوائد أدون الخزائنة خلال الفترة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)	رصيد أول الفترة / العام
(١٧٠ ٧٥٨ ١٩٢)	(٩٧ ١٩٤ ٠٨٤)	عوائد غير مستحقة من شراء أدون خزائنه خلال الفترة / العام
١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١	٨٣ ٦١٦ ٩٠٧	عوائد أدون خزائنة مستحقة خلال الفترة / العام
<u>(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)</u>	<u>(٧٩ ١٧٦ ٠٦٠)</u>	رصيد آخر الفترة / العام

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠% من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناجئة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التي تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية ، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢% ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي .

تجدر الإشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التي كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

بلغ رصيد القروض الممنوحة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٢١٨ ٤٠٣ جنيه مصري كالتالي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
١ ٦٦٥ ٠٢٢	١ ٤٢٥ ١٢٢	قروض لشركات السمسرة
(٢٣٩ ٩٠٠)	(٥٦٩ ٠٠٠)	المسدد خلال الفترة
١ ٤٢٥ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢	
		يخصم :-
(٤٥٢ ٩٠٤)	(٤٥٢ ٩٠٤)	اضمحلال في قيمة قروض
٩٧٢ ٢١٨	٤٠٣ ٢١٨	

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- وثائق استثمار

٣٠ يونيو ٢٠٢١	فروق تقييم خلال الفترة	بيع / استرداد ووثائق	شراء ووثائق	١ يناير ٢٠٢١	
٢١ ١١٧ ٧٥٠	٩٦٣ ٧٤١	(١ ٣١٨ ٣١٤)	٧٠٠ ٢١٧	٢٠ ٧٧٢ ١٠٦	وثائق استثمار البنك الاهلي المصري
٣٥ ٦٠١ ٢٨٠	٧٩٩ ٠٠٠	--	--	٣٤ ٨٠٢ ٢٨٠	وثائق صندوق مصر المستقبل
٥٦ ٧١٩ ٠٣٠	١ ٧٦٢ ٧٤١	(١ ٣١٨ ٣١٤)	٧٠٠ ٢١٧	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦	

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	تاريخ الاستحقاق	
--	٢٣ ٨٦٤ ٧٠٧	٢٠٢٢	سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)
٩٠ ١٤٣ ٢٧٩	٩٠ ٢٤٢ ٨١٤	٢٠٢٥	سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)
٧٠ ٦٩٧ ٨٢٧	٧٠ ٤٤٨ ١٨١	٢٠٢٨	سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)
--	٣١ ٠٢٤ ٠٨١	٢٠٣١	سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)
٦٩ ٥٣٧ ١٨٦	٦٩ ٣٣٤ ٠٩٠	٢٠٣٢	سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)
١١١ ٢٤٤ ٥٦٦	١١١ ٣٠٣ ٦٩٠	٢٠٢٧	سندات الخزانة المصرية
١٥ ٩٨٢ ٢٠٩	٦٠ ٧٤٠ ٥٧٩	٢٠٢٦	سندات الخزانة المصرية
٤٢٠ ٨٣٣ ٤٧٠	٤٢١ ٠٤٠ ١٦٨	٢٠٢٥	سندات الخزانة المصرية
١٢٣ ٤٣٧ ٨٢٣	١٤٦ ٩٥٥ ١٢٩	٢٠٢٤	سندات الخزانة المصرية
٣٢٢ ٠٨٠ ٤٧٩	٣٤٩ ٢٢٩ ٠٧٩	٢٠٢٣	سندات الخزانة المصرية
٤٠١ ٧١٤ ٧٨٥	٤٠٢ ١٢٢ ٠٨٣	٢٠٢٢	سندات الخزانة المصرية
٢٢٥ ٥٨٣ ٤٨٥	١٧٣ ٦٣٠ ٣٣٨	٢٠٢١	سندات الخزانة المصرية
<u>١ ٨٥١ ٢٥٥ ١٠٩</u>	<u>١ ٩٤٩ ٩٣٤ ٩٣٩</u>		إجمالي رصيد السندات
			يضاف :
			فوائد مستحقة
٨١ ٦٦٣ ٧٤٤	٨٨ ٧١٧ ٣٤٩		فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)
٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٦٣ ٦٤١ ٨٤٣		
<u>٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣</u>	<u>٢ ١٠٢ ٢٩٤ ١٣١</u>		

** تتمثل الحركة على الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل خلال الفترة / العام فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	الرصيد في أول الفترة / العام
(٣٣٥ ٧١٦ ٠٣٣)	(٥٢ ٣٣٠ ٠٠٠)	استحقاق / بيع إستثمارات مالية (دخل شامل)
٤٨٤ ٢٧٣ ٥٦٢	١٤٩ ٢١١ ١٩٨	شراء إستثمارات (دخل شامل)
٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥	١٣٥ ٠٧٠ ٩٧٩	عوائد من استحقاق إستثمارات مالية (دخل شامل)
(٢٤٢ ٤١٩ ١٠٧)	(١٢٨ ٠١٧ ٣٧٤)	متحصلات من عوائد إستثمارات مالية (دخل شامل)
(١ ١٢٩ ٩٤٤)	(٦٣٥ ٢٢٦)	استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام
٥ ٧٣٠ ٥٢٢	٢ ٤٣٣ ٨٥٤	استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام
٨ ٤٨٠ ١٥٨	(٢٠ ١٧٤ ٤٩٣)	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)
<u>٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣</u>	<u>٢ ١٠٢ ٢٩٤ ١٣١</u>	

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصرى ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩- أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٧١٧٠٠	٧١٧٠٠	تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)
٣٦٨ ٦٢٨	٩٢ ١٥٧	إيجار مقدم
٤ ٩٠٨ ٠٦٥	١ ٠٠٥	موارد مستحقة
١ ١٢٣ ٢٠٠	١ ٠٧٥ ٢٨٣	قروض وسلف للعاملين*
١٤ ٤٧٨	--	فوائد مستحقة
٤٥ ٢٨٦	٦٦ ٠٣٤	أخرى
<u>٦ ٥٤١ ٣٥٧</u>	<u>١ ٣٠٦ ١٧٩</u>	

*وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات
(بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

الإجمالي	وسائل نقل و انتقال	تجهيزات	أثاث ومعدات ومكاتب	أجهزة حاسب آلي وبرامج	
٧ ٧١٩ ٩٢٩	٢٩٠ ٠٠٠	٢٩٩ ٢٧١	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢١
١٧٠٤	--	--	١٧٠٤	--	الإضافات خلال الفترة
<u>٧ ٧٢١ ٦٣٣</u>	<u>٢٩٠ ٠٠٠</u>	<u>٢٩٩ ٢٧١</u>	<u>١ ٢٩٧ ٤٠٤</u>	<u>٥ ٨٣٤ ٩٥٨</u>	التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٧ ٤٠٠ ١٠٦	٢٨٩ ٩٩٩	٢٩٩ ٢٧٠	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	مجمع الاهلاك في ١ يناير ٢٠٢١
١٨٠ ٧١٠	--	--	١٠ ٢٥٨	١٧٠ ٤٥٢	إهلاك الفترة
<u>٧ ٥٨٠ ٨١٦</u>	<u>٢٨٩ ٩٩٩</u>	<u>٢٩٩ ٢٧٠</u>	<u>١ ٢٤٥ ٣٢٠</u>	<u>٥ ٧٤٦ ٢٢٧</u>	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
١٤٠ ٨١٧	١	١	٥٢ ٠٨٤	٨٨ ٧٣١	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
<u>٣١٩ ٨٢٣</u>	<u>١</u>	<u>١</u>	<u>٦٠ ٦٣٨</u>	<u>٢٥٩ ١٨٣</u>	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الإجمالي	وسائل نقل و انتقال	تجهيزات	أثاث ومعدات ومكاتب	أجهزة حاسب آلي وبرامج	
٧ ٧٢٠ ٨٠٠	٢٩٠ ٠٠٠	٢٩٩ ٢٧١	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٥ ٨٣١ ٦٠٢	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٠
٢٧ ٤٥٢	--	--	١٢ ٦٨٩	١٤ ٧٦٣	الإضافات خلال العام
(٢٨ ٣٢٣)	--	--	(١٦ ٩١٦)	(١١ ٤٠٧)	الإستبعادات خلال العام
<u>٧ ٧١٩ ٩٢٩</u>	<u>٢٩٠ ٠٠٠</u>	<u>٢٩٩ ٢٧١</u>	<u>١ ٢٩٥ ٧٠٠</u>	<u>٥ ٨٣٤ ٩٥٨</u>	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٦ ٥٥٤ ٤٤٤	٢٧٠ ٦٦٧	٢٩٩ ٢٧٠	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٤ ٧٥١ ٧٧١	مجمع الاهلاك في ١ يناير ٢٠٢٠
٨٧٣ ٩٨٥	١٩ ٣٣٢	--	١٩ ٢٤٢	٨٣٥ ٤١١	إهلاك العام
(٢٨ ٣٢٣)	--	--	(١٦ ٩١٦)	(١١ ٤٠٧)	مجمع إهلاك الإستبعادات
<u>٧ ٤٠٠ ١٠٦</u>	<u>٢٨٩ ٩٩٩</u>	<u>٢٩٩ ٢٧٠</u>	<u>١ ٢٣٥ ٠٦٢</u>	<u>٥ ٥٧٥ ٧٧٥</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣١٩ ٨٢٣	١	١	٦٠ ٦٣٨	٢٥٩ ١٨٣	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
<u>١ ١٦٦ ٣٥٦</u>	<u>١٩ ٣٣٣</u>	<u>١</u>	<u>٦٧ ١٩١</u>	<u>١ ٠٧٩ ٨٣١</u>	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

عند زيادة القيمة العادلة لإداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدوث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغييرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الائتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أدون الخزانة و سندات الخزانة والمديون والارصدة المدينة الأخرى من الأصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تاريخ الاستحقاق ، ويقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية يقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠% من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الأجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة ويقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الى الحد الأدنى .

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصرى ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٧٧٨.٠٦٥	٢٠,٥٨%	٩٨٠٠.٠٠٠	٩٨٠٠.٠٠٠
٩٨٠٠.٠٠٠	٩٨٠٠.٠٠٠						
٩٨٠٠.٠٠٠	٩٨٠٠.٠٠٠						

شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)

* طبقاً لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل.

١٢- أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٤٤١.٦٦٧	--	مصرفات مستحقة
١٦٠.٠٠٠	--	أتعاب مراقبي الحسابات
٥.٥٠.٠٠٠	--	مكافآت مستحقة
١.٠٨٨.٠٨٧	٣.٦٤٧.٩١٤	مصلحة الضرائب
١.٩٣٢.٨٨٤	١.٩٣٢.٨٨٤	عملاء دائنون
١٤٨.٢١١	١٦٧.٩٠٦	تغطية عملاء
١.٠٩٤.٩٣٣	--	المساهمة التكافلية *
١١٨.٦٧٦	٢٧٠.٢٦١	أرصدة دائنة أخرى **
١٠.٠٣٤.٤٥٨	٦.٠١٨.٩٦٥	

* تم احتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التأمين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)
** تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين - تأمينات - ...)

١٣- التزامات ضريبة الدخل الجارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٥٠.٠٥٢.٣١٩	٢٤.٢٤٥.٤٩٤	ضريبة الدخل الجارية
		يخصم:-
(٣٧.٩٣٦.٦٦١)	(١٥.٥٥٢.٥٤٤)	ضرائب سندات مدفوعة
(٤.٣٧٩.٨٩٤)	--	ضرائب أذون خزانة مدفوعة
٧.٧٣٥.٧٦٤	٨.٦٩٢.٩٥٠	

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٤ - الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/(التزام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	أصول	٣٠ يونيو ٢٠٢١	أصول
--	١١ ٤٤٥	--	--
--	١٢ ٩٥٨	--	٣٥ ٣٩٦
--	٢٤ ٤٠٣	--	٣٥ ٣٩٦

مخصصات
الاصول الثابتة - إهلاك
صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل

١٥ - فائض الموارد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	رصيد أول الفترة / العام
٣٦ ٢٢١ ٨٢١	١٤ ٨٧٨ ٦٩٤	الموارد:
٢ ٣٦٤ ٨١٦	٢ ٦٧٩ ٨٦٢	مساهمات دورية (١/١٥)
٣٨ ٥٨٦ ٦٣٧	١٧ ٥٥٨ ٥٥٦	مساهمات عضوية (ب/١٥)
(٣ ٤٢٥ ٥٦٥)	(٦٨٧ ٣٨٩)	إجمالي الموارد
(٥٨٦ ١٩٩)	(٧٩ ٨١٩)	(يخصم):
٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣	١٦ ٧٩١ ٣٤٨	فروق تقييم عملة
١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٦١٩ ٨٥٢ ٨٢٧	مقابل تغطية مخاطر (*)
		فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام
		رصيد آخر الفترة / العام

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١/١٥ مساهمات دورية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٣٣ ٥٠٣ ١٩٦	١٣ ٦٥١ ٢٨٥	شركات السمسرة
١ ٥٧٠ ٩٧٨	--	أمناء الحفظ
--	١١ ٩١٨	اشتراكات صناديق الإستثمار
٨٩ ٢٩٠	٢٨ ٢٦٦	صناديق الإستثمار وإدارة محافظ
١ ٠٥٨ ٣٥٧	١ ١٨٧ ٢٢٥	شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي
٣٦ ٢٢١ ٨٢١	١٤ ٨٧٨ ٦٩٤	

ب/١٥ مساهمات عضوية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
١٠٠ ٠٠٠	--	عضوية شركات السمسرة
١٠٠ ٠٠٠	--	عضوية أمين الحفظ
١٠٠ ٠٠٠	--	عضوية صناديق الإستثمار وإدارة محافظ
٢ ٠٦٤ ٨١٦	٢ ٦٧٩ ٨٦٢	عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)
٢ ٣٦٤ ٨١٦	٢ ٦٧٩ ٨٦٢	

* يتمثل هذا المبلغ في مساهمه العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصرى ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٦- مصروفات عمومية وإدارية

عن الفترة المالية المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
٦ ٦٨٦ ٩٩٠	٧ ١٣٦ ٠٥١	أجور ومرتببات ومكافآت
٢٤ ٢٦٦	٢٧ ٣١٥	أدوات مكتبية
١١ ٤١٧	١٢ ٨٥١	مصروفات بنكية وتدبير عملة
٣٧٣ ٠٦٤	٤٢٢ ٠٢٨	إيجارات
٦٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠	استشارات قانونية وضريبية
٣٩ ٧٠٥	٢٨ ٧٦١	مصروفات ضيافة
٥٨ ٠٠٠	٥٦ ٠٠٠	بدل حضور لجان
١٨٩ ٠٠٠	١٢٩ ٠٠٠	بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة
٣٤٨ ١٣٥	٣٢٨ ٨١٨	اشترالك صندوق العاملين
٤١٩ ٨٠٩	٣٥٦ ٩٨٣	رسوم و اشتراكات
٦٩٤ ١١٣	٦٢٦ ١٤٧	مصروفات علاج
٥٥ ٨٣٨	٦٣ ٧٩٥	مصروفات كهرباء
٧ ٠٧١	٧ ٧٩٣	مصروفات تليفون
١٦٧ ٧٤٢	٦٦ ٥٨١	مصروفات سويفت
٦٧ ٧٥٤	٦٣ ٨٣٣	مصروفات عمولات بنكية
٥ ٠٤٥ ٧٩٥	٦٥ ١٧٠	علاقات عامة و إعلان(*)
٧٤ ١٥٨	٨٣ ٦٣٨	مصروفات صيانة
٣٦ ١٧٨	٢٠ ٠٢٤	مصروفات حاسب آلي
٥١ ٢٤٤	٥٠ ١١٨	مصروفات تأمين
٢٤ ٠٤١	٣١ ٦٤٨	تشغيل سيارات
٧ ٥٩٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	دعم مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين (**)
١ ٥١٦	١٣ ٦٠٠	مصروفات أخرى
٢٢ ٠٣٢ ٨٣٦	٩ ٧٣٢ ١٥٣	

* طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٤) بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠ بالموافقة على مشاركة الصندوق بمبلغ ٥ مليون جنيه مصرى فى تغطية تكاليف الحملة الاعلانية التى تنظمها البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ لتوعية المواطنين من خلال اعلانات تليفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعى للتعريف بسوق المال وحث المواطنين على الاستثمار بسوق المال المصرى.

** طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٧) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من تكلفة مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق .

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصرى ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٧- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

١٨- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ :

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ جارى الفحص .

١٩- دائنو توزيعات

تمثل مبالغ مستحقة من سنوات سابقة قبل عام ٢٠١٤ لأعضاء الصندوق (شركات سمسرة - صناديق إستثمار) طبقاً لموافقة مجلس إدارة الصندوق حيث كانت الفقرة رقم (٤) من المادة (١٧) من النظام الأساسى للصندوق تسمح بتوزيع نسبة من صافى الربح على الشركات الأعضاء .
وننوه أنه لم يتم استحقاق أى توزيعات جديدة للشركات الأعضاء بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الصندوق .

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢٠ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيمعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

٢-٢٠ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التي تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق تدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المياني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمياني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمرا الافتراضى للأصل على النحو التالي :

الأعمار الإنتاجية

الأصل

٣ سنوات
٥ سنوات
٥ سنوات
٥ سنوات

أجهزة حاسب آلي وبرامج
أثاث ومعدات مكاتب
تجهيزات
وسائل نقل وانتقال

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .
يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الأضمحلال بقائمة الدخل .
يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو فعلي نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام .

الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الاولي بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

ب- الأصول غير المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإسترادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإسترادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإسترادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الإسترادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

ج- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الإستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة إستثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري ، ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي يتم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

إيرادات التوزيعات

يتم الاعتراف بعائد إيرادات التوزيعات حين يحق للصندوق تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويُدْرَج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معاملة نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمة العادلة الى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للأصل أو الالتزام أو السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام .
وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية .

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه الى مشارك آخر السوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له .
بالنسبة للأصول المتداولة فى سوق نشط يجرى تحديد القيمة العادلة بالرجوع الى اسعار الشراء السوقية المعلنة .

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .
أما بالنسبة للأصول غير المدرجة فتحدد القيمة العادلة بالرجوع الى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد الى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة .

وتستخدم الشركة اساليب التقييم الملائمة فى ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية من اجل قياس القيمة العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها الى الحد الأدنى .
ولاغراض افصاحات القيمة العادلة تضع الشركة فئات للأصول والالتزامات الجوهرية استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدلة) لأصول أو الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطة .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (اي الاسعار) أو غير مباشر (اي المستمدة من الاسعار) .
- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجرى الاعتراف بها فى القوائم المالية على اساس متكرر تحدد المنشأة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهاية فترة اعداد التقرير .

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١ الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .
يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة .

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

يتم تبويب الإستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الأخر، التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المناجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضا معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة .
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق باستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول الماليه .
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة .

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الصندوق
- نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محده. المشتقات يتم قياسها أولا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعنية ، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجلة كاداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهى أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم إيقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولي أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

- عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصحح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- تستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد .
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، و فقط عندما تمتلك الصندوق حاليا الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة - القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

- يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولى، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية،

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولى، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصيلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى اجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

السياسة المطبقة اعتباراً من يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- تعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
 - الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
 - أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 - أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً :
 - سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
 - سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)
 - يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجه لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على خبره السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية
 - تعتبر الصندوق الأصل المالي متعثراً عندما :
 - يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
 - عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداء المالية.
 - خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً)
 - إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الصندوق معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي .

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي .
- تشمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية :
 - صعوبات مالية كبيرة للمدين .
 - خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق .
 - إعادة هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى .
 - من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر .
 - اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد أصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول لاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها او لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١ الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوية كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الأصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغييرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الإضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الإضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الإضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الإضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك أو سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

٢١- أرقام المقارنة

يتم إعادة تويبب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغييرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية .

٢٢- الاحداث الهامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- بتاريخ اول أكتوبر ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والذي الغى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠١٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .
- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩ .
- هذا و بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .
- هذا و بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.	
	٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تويبب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة		

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالايضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او المعدلة
		<p>خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.</p> <p>٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.</p> <p>٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"</p> <p>معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"</p>	
تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.		
		<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:</p> <p>أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥.</p> <p>ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥.</p> <p>٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة.</p> <p>٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.</p> <p>٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"
يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.		
		<p>٦- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩)</p>	معيار محاسبة مصري
يسري المعيار رقم (٤٩)	يقوم الإدارة في الوقت		

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
جديد (٤٩) "عقود التأجير"	"عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٧- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الصندوق كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الصندوق ، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٨- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٩- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحفوظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ١٠- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منظم آخر.	الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	١١- تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

هذا و بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١، هذا وقد إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.